مصادرة ما يمتلكه العرب من الاراضي في البلاد سواء منهم المقيم أو الموجود خارج اسرائيل . ففي فترة حرب ١٩٤٨ تم الاستيلاء على مساحات ضخمة من الاراضي العربية ، واستمرت عملية الاستيلاء على الاراضي بسرعة اكبر وبصورة تعسفية فاشية بعد انتهاء المعارك في اواخر ١٩٤٨ . فقامت اسرائيل بطرد السكان العرب الى ما وراء خطوط الهدنة أو نقلتهم من قراهم الى اماكن أخرى داخل الدولة — وما مأساة اهالي اقرت وكفر برعم التي ظهر شبحها مؤخرا الا صورة مصغرة لمأساة مئات الالاف من الشعب الفلسطيني . كما سنت اسرائيل مختلف القوانين بهدف الاستيلاء على ما تبقى من الاراضي العربية ، مثل قانون أملاك الغائبين الذي يمنح الدوائر المعنية سلطة ان تقرر « خطيا ان انسانا او جماعة من الناس هم غائبون » وبهذا يسري عليهم القانون ، اي تسلب اراضيهم وممتلكاتهم وتوضع تحت تصرف السلطة الصهيونية . وبهذا تمكنت الحكومة الاسرائيلية من تشريد سكان عشرات القرى العربية من قراهم ومصادرة أرضها وبيوتها وتحريم سكانها من العودة اليها . وقد بلغت الاراضي المصادرة اكثر من مليون دونم تشكل أكثر من نصف الاراضي التي كانت تملكها الاقلية العربية عند قيام الدولة الصهيونية عام ١٩٤٨ . ولا تزال سياسة الاستيلاء على الارض على حدتها فهناك قضية اراضي بدو النقب التي تبلغ مساحتها ٢ مليون دونم .

وفرضت السياسة الاسرائيلية تغيرات وتشويهات متنوعة على الزراعة العربية في اسرائيل أدت الى بقاء الزراعة في وضع متخلف ، كما خلقت بسبب الافتقار الى الارض جيشا من الايدي العاملة الرخيصة . ففي القطاع الزراعي العربي يوجد جرار زراعي واحد لكل ٢٠٠٠ دونم بينما ترتفع هذه النسبة في القطاع اليهودي الى ٥ جرارات لكل ٢٠٠٠ دونم (أي خمسة أضعاف ما يوجد في القطاع العربي) . وتشكل الاراضي العربية المروية حاليا ٤٫٦ ٪ من مجموع المساحة التي لا زالت تسيطر عليها الاقلية العربية . بينما تشكل الاراضي « اليهودية » المروية حوالي ٤٧ ٪ من مجموع المساحة المزروعة . ان تنمية الزراعة في المناطق الجبلية الوعرة التي تبقت للعرب بعد ان استولت اسرائيل على الاراضي السهلية يحتاج الى الالات الزراعية الحديثة لتطويرها وهذه تحتاج بدورها الى رؤوس الاموال التي لا يملكها المزارع العربي والتي ترفض السلطات الاسرائيلية او البنوك تقديمها اليه بشكل تسليفات وقروض . كما تضع السلطات الاسرائيلية أمام الفلاح العربي عدة عراقيل كالاسعار المنخفضة والخضوع لرقابة وزارة الزراعة مما يقيد حرية المزارع في انتقاء المحاصيل التي تتناسب مع امكانياته ومتطلبات السوق ، وتسليط الشركات الاحتكارية على انتاجه ، كما ويجد الفلاح العربي صعوبات بالغة في تسويق انتاجه (التبغ مثلا) ، كما ان السعر الذي يتقاضاه الفلاح العربي أقل بكثير مما يحصل عليه الفلاح اليهودي وهذا يعني ان اجور العامل الزراعي العربي تبقى بالضرورة ادنى بكثير من اجور العامل الزراعي اليهودي ، ويعود السبب الى كون الانتاج الزراعي العربي أرخص من الانتاج اليهودي ولكون انتاجية العامل الزراعي العربي أقل من انتاجية العامل اليهودي بسبب جودة الارض التي تستغلها اسرائيل من جهة وبسبب وضع التخلف الذي تكرسه هذه في المناطق العربية (غياب أدوات الزراعة الحديثة ، حرمان العامل العربي من التدريب على استعمال هذه الالات والصعوبات الهائلة التي يلاقيها الفلاح العربي في اقتناء واستخدام ادوات الانتاج المتطورة ...) . كما ويعاني الفلاح العربي من عدم وجود جمعيات تعاونية تسلفه الاموال وتساعد في تسويق محاصيله ليتمكن من الصمود .

ولهذا كله بقيت الزراعة العربية في اسرائيل تواجه جملة من الظروف الاقتصادية والعملية الصعبة والتي تعود جذورها واسبابها الى عوامل سياسية مختلفة ، يرتبط بعضها بقيام الدولة الصهيونية ذاتها ، والبعض الاخر يعود الى سياسة التمييز العنصري الصهيوني والسياسة الاسرائيلية المتعمدة تجاه الزراعة العربية والعاملين فيها . واذا ما نظرنا الى الحاجات والمتطلبات الآنية لوقف تدهور الزراعة العربية في اسرائيل ومن ثم تنميتها ، فانها تتركز قبل كل شيء بالنضال من اجل الغاء مجموعة القوانين الاسرائيلية التي تميز ضد الاقتصاد الزراعي العربي وضد الاقلية العربية والمطالبة كذلك بارجاع أهالي القرى (مثل أهالي قريتي اقرت وكفربرعم وغيرهما) الى قراهم ، وازالة العراقيل القانونية والسياسية التي تقف في وجه انشاء تعاونيات عربية تساعد الفلاح العربي على تطوير وتنمية الزراعة وازالة الفروق بين الفلاح العربي والفلاح اليهودي . ان التمييز ضد الفلاح العربي